مجلة آفاق علمية ISSN: 1112-9336
المجلد: 12 العدد: 05 السنة 2020 ص 536 - 555

تاريخ الإرسال: 2020/01/30 تاريخ القبول: 2020/09/02
تاريخ النشر: 2020/11/03

الدور الأمريكي في دعم نشوء دولة جنوب السودان (1989–2018)

The American role in supporting the emergence of the state of South Sudan (1989 - 2018)

مصطفى بشراوي
مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية
(جامعة الجزائر03) bachraouimestapha@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الولايات المتحدة الأمريكية في دعم جنوب السودان في مسعاها الانفصالي، وذلك بالتركيز على الجهود والمساعي التي بذلتها الولايات المتحدة الأمريكية وعلى مختلف الأصعدة في سبيل تحقيق حلم الانفصال لأبناء الجنوب.

كما تهدف الدراسة إلى البحث عن الدوافع الحقيقية من وراء دعم الولايات المتحدة المتواصل للجنوب، وسعيها لإنهاء الانتهاكات المتواصلة من طرف النظام السوداني ضد القبائل الجنوبية طيلة الفترة الممتدة من 1989 لغاية انفصال جنوب السودان سنة 2011، فضلا على أن الدراسة ستبرز العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية مع دولة جنوب السودان الفتية بعد 2011.

الكلمات المفتاحية: دور؛ ولايات متحدة أمريكية؛ سودان؛ جنوب سودان؛ دعم

Abstract:

This study aims to shed light on the role of the United States of America in supporting South Sudan in its separatist endeavor by focusing on the efforts and efforts exerted by the United States and at various levels to achieve the dream of secession of the people of the South.

The study also seeks to investigate the real motives behind the continued support of the United States to the South, and its endeavor to end the continued violations by the Sudanese regime against the southern tribes during the period from 1989 until the secession of South Sudan in 2011, as well as that the study will highlight the relationship between the United States with The young state of South Sudan after 2011.

Keywords: role; United States of America; Sudan; South Sudan; support

المؤلف المرسل: مصطفى بشراوي ، BACHARMUST@GMAIL.COM

1. مقدمة:

إن المميزات الجيوبولتيكية لدولة السودان بموقعه المميز، والغني بالثروات المعدنية الطبيعية والمتنوعة جعلته مطمعا للقوى الغربية، ولقد كانت الأجندات الغربية وغيرها وراء العديد من الأزمات التي عانى ويعاني منها السودان، كدولة إفريقية أنهكتها النَّعرات القومية والخلافات العرقية، ويظل العامل الخارجي الكاسب والمتحكم في رهانات الصراع المستمر هناك، مع أنه لا يمكن إغفال دور السلطة الحاكمة بعد الاستقلال وإسهامها في إذكاء تلك النعرات من خلال سياسة التهميش والإقصاء وغياب عدالة توزيع الثروة بين سكان الإقليم.

وفي هذا الصدد نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية كلاعب محوري ومهم أبدت اهتماما واضحا بالمشاكل التي تعيشها السودان إذ عملت على استغلال

الفجوات بين السلطة الحاكمة التي مارست الإقصاء والتهميش وبين الفصائل المعارضة لها في الجنوب، إذ وفرت جميع وسائل الدعم السياسي والعسكري واللوجيستي للجماعات والقبائل المناوئة للحكومة.

وبعد إعلان نتائج الاستفتاء والتي أفرزت واقعا جديدا في القارة الإفريقية بولادة دولة جديدة عام 2011 ألا وهي دولة جنوب السودان، من هنا يمكن أن نتساءل عن حقيقة الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في انفصال جزء هام من دولة إفريقية وعربية كبرى، وتشكُّل دولة على خاصرة الدولة السودانية ومهددة لها، بل ومعادية للدول العربية وتدين بالولاء المطلق للولايات المتحدة وللقوى الغربية، وهذا بالنظر للدعم الأمريكي المقدم والحاضر على جميع الأصعدة والمستويات منذ بداية تأزم المشكلة الجنوبية في أواخر الثمانينات لغاية تحقيق حلم الانفصال وولادة دولة جنوب السودان، والتي يرى فيها البعض أن هذا الانفصال قد غذته عدة عوامل وتقاطعات إستراتيجية واقتصادية وأمنية عديدة لها أهداف بعيدة المدى، مما يجعل الأمر أقرب للمؤامرة منه إلى مجرد انفصال إقليم حققته حركة انفصالية.

وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف أسهم الدور الأمريكي في دعم انفصال ونشوء دولة جنوب السودان؟

وسيتم معالجة وتحليل الإشكالية من خلال التطرق إلى النقاط والمحاور التالية:

- دور الولايات المتحدة الأمريكية في دعم المعارضة الجنوبية(1989–2011).
- أبعاد التدخل الأمريكي في مشكلة جنوب السودان.

2. دور الولايات المتحدة الأمريكية في دعم المعارضة الجنوبية(1989–2005):

تعد الولايات المتحدة أكثر الدول تأثيرا على مشكلة جنوب السودان، فبالنظر إلى الأطراف المعنية بمشكلة جنوب السودان والتي تدخلت فيه بطرق مختلفة برهنت الولايات المتحدة على أنها الأكثر تأثيرا في مجريات هذا النزاع والتي دفعت فيه بالمسار التفاوضي إلى أشواط متقدمة.[1]

1.2 الدعم الأمريكي للقبائل الجنوبية:

لقد تبلور الدور الأمريكي في مشكلة جنوب السودان مع وصول حكومة الإنقاذ في يونيو 1989، وبالرغم من أن أهداف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة القرن الإفريقي عامة والسودان بصفة خاصة اتسمت بالثبات فإن توجهات الإدارة الأمريكية تجاه مشكلة جنوب السودان تحكمت فيها مجموعة متغيرات:

تحاول الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها الطرف المنتصر في الحرب الباردة أن تكيف هذه المرحلة مع توجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية[2] وقد كان لهذه المتغيرات آثارها السلبية على القارة الإفريقية عامة –والسودان خاصة– سواء بالنسبة لمكانة القارة في إطار النظام الدولي، واستنادا لنظرية الدور المعتمدة لتحليل الدور الأمريكي في دعم نشوء دولة جنوب السودان، قامت الولايات المتحدة ببلورة إستراتيجية واضحة في مصالحها وخططها، من اجل ترتيب هذه المصالح حسب أولوياتها وتطوير سياستها اللازمة للتعامل معها، وتحديد حجم ونوع القوة العسكرية بالزيادة والنقصان، وأصبح هدف سياستها الخارجية التربع على قمة الهرم الدولي ولعب دور يليق بحجم قوتها.

وثانيها التغير الذي شهدته الأنظمة السياسية في الولايات المتحدة والذي أنتج تغيرا للسياسات بحيث تولى ثلاثة رؤساء الحكم في أمريكا، فضلا عن التغيرات الداخلية التي مر بها دولة السودان سواء على مستوى حكومة الخرطوم أو على مستوى الحركة الشعبية لتحرير السودان.

وثالثها أحداث 11 سبتمبر 2001 والتي أدت بدورها إلى تغير منظومة الأمن القومي الأمريكي[3] ومن ثم تغير سياساتها في التعامل مع الصراعات التي تهدد أمنها القومي في مرحلة إدارة الرئيس السابق "بيل كلينتون" اعتمدت أمريكا على سياسة العزل والاحتواء واتسمت بالعداء الواضح لنظام الإنقاذ ردا لما تعرضت له المصالح الأمريكية من تهديد نتيجة دعم الخرطوم للإرهاب الدولي، وذلك برغم التوصيات المقدمة للرئيس "كلينتون" بوقف الحرب عن طريق عقد المفاوضات، وتوقيع المعاهدات بين الحكومة والحركة الشعبية، والعمل مع هيئة الأمم المتحدة لإقامة مناطق آمنة لوصول المعونات إلى المدنيين[4] ، والموافقة على تسهيل جهود الإغاثة في المناطق في المناطق المتضررة من الحرب.[5]

وبالرغم من أنه طوال عهد إدارة "كلينتون" ظل الغموض يحيط بالنوايا الأمريكية الحقيقية، وفيما إذا كان الهدف الأمريكي الرئيس هو فرض تغيير النظام الحاكم، والضغط نحو إجراء إصلاحات في الخرطوم، وتميزت فترة رئاسة كلينتون بالتدخل في النزاع، من خلال القيام بدور الحليف الذي يعتمد دوره بالأساس على دعم الطرف الأقوى في الصراع الذي يرى الطرف الثالث أنه قادر على الحفاظ على الوضع الراهن دون الوصول إلى الحرب[6] ولهذا عملت إدارة "كلينتون" على دعم المعارضة الجنوبية على عدة مستويات:

2.2 تقديم الدعم المادي والمعنوي لحركات المعارضة الجنوبية: والتي رأت أنها الطرف الأقوى في النزاع الدائر، حيث أعلنت الولايات المتحدة عن سلسلة إجراءات في صالح الجنوب السوداني، منها تمديد برنامج المساعدة المؤقتة من أجل إعادة الاعتبار إلى السودان بخمس سنوات، كما باركت قيام إسرائيل بدعم "جون قرنق" بالسلاح والأموال والتدريب[7] إضافة لقيامها بتقديم الدعم المادي لدول الجوار الإفريقي خاصة أوغندا وإريتريا وأثيوبيا، لكي تقوم بدورها بدعم المعارضة الجنوبية، والسماح

لها بالانطلاق من أراضيها لشن هجماتها العسكرية ضد نظام الإنقاذ السوداني، وفقا لإستراتيجية عسكرية شاملة.[8]

3.2 الضغط على الحكومة السودانية: حيث عملت الولايات المتحدة الأمريكية على زيادة عزلة السودان إقليميا ودوليا وذلك من خلال عدة إجراءات سواء كانت أحادية الجانب قامت بها الولايات المتحدة بصفة انفرادية أو القيام بمجموعة إجراءات قامت بها منظمة دولية أو دول أخرى بضغط وبدفع من الولايات المتحدة.[9]

4.2 مكانة السودان المحورية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي:

وفي هذا الإطار عملت الولايات المتحدة الأمريكية على دعم القبائل والإثنيات الجنوبية ذات النزعة الانفصالية، معتمدة في ذلك على مجموعة من الأدوات والاستراتيجيات:

1.4.2 الأدوات الدبلوماسية: والتي تميزت بتصريح "سوزان رايس" مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية بأن:« سياستنا تقوم على عزل حكومة السودان والضغط عليها لإحداث تغير جذري في السلوك، في الوقت نفسه فإننا نسعى إلى احتواء التهديد الذي تمثله السودان على مصالح الولايات المتحدة، وعلى الدول المجاورة وعلى شعب السودان»[10] أيضا من الأدوات التي اتبعتها الإدارة الأمريكية تجاه مشكلة جنوب السودان هو تعيين "هاري جونستون" عضو الكونغرس السابق مبعوثا للسودان في أغسطس 1999 وقد كلف المبعوث بثلاث مهام:

1. تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان في الجنوب.
2. ضمان وصول المعونات للمتضررين من الحرب في الجنوب.
3. دعم عملية السلام التي ترعاها"الإيقاد".[11]

2.4.2 الأدوات الاقتصادية: مارست إدارة الرئيس "بيل كلينتون" عقوبات شاملة على حكومة الجبهة القومية الإسلامية في نوفمبر 1997، والتي شملت الإجراءات التالية:

– فرض القيود على الواردات والصادرات السودانية كون السودان تدعم الإرهاب كما أنها تقوم بالتضييق على الحريات الدينية في الجنوب وانتهاك حقوق الإنسان.

– منع المواطنين الأمريكيين من استرداد أو تصدير السلع إلى السودان.

– معاقبة الدول التي تستثمر البترول في السودان.

– دعم المتمردين في الجنوب بالغذاء، وذلك بعد توقيع "كلينتون" على وثيقة مخصصات العمليات الخارجية.[12]

3.4.2 الأدوات العسكرية: عملت الإدارة الأمريكية على تبني إجراءات عسكرية بهدف التضييق على الحكومة السودانية من خلال :

– خلق إطار إقليمي معاد لحكومة السودان، وتقديم الدعم السياسي للتجمع الوطني السوداني المعارض، عبر تبني واشنطن لسياستي "الاحتواء والمواجهة".

– تقديم المساعدات العسكرية لقوى المعارضة الجنوبية قدرتها صحيفة "واشنطن بوست" بحوالي 20 مليون دولار تم نقلها إلى أثيوبيا واريتريا وأوغندا والتي تستخدم أراضي هذه الأخيرة لتنفيذ عمليات عسكرية عبر الحدود ضد القوات الحكومية السودانية.[13]

– شن ضربات جوية خاطفة على أهداف سودانية يعتقد أنها تحت سيطرة جماعات إرهابية بتاريخ 20 أغسطس 1998[14].

5.2 الجهود الأمريكية لتسريع استفتاء تقرير المصير 2011

لقد حصل تغير كبير في الإدارة الأمريكية مع مجيء إدارة "جورج بوش" الجمهورية، حيث بدأت عملية إعادة النظر في السياسة التي اتبعتها إدارة الرئيس

"كلينتون"[15] كون الإدارة السابقة فشلت في إيجاد حل للنزاع وإيجاد تقدم ملموس نحو تشكيل دولة جنوب السودان، ونتج عن ذلك إعلان الرئيس الأمريكي في 6 سبتمبر 2001، أي قبل وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر، تعيين السيناتور السابق "جون دانفورث" بوصفه مفوضا رئاسيا، لمحاولة وضع حد للحرب الأهلية في السودان، وكان هذا الإعلان يعني بوضوح أن الإدارة الأمريكية قد قررت الانتقال من سياسة المواجهة ومحاولة إسقاط النظام السوداني[16] إلى انتهاج سياسة (خطوة – خطوة) والتي تعتمد على الحوار والتفاوض مع عدم التخلي عن سياسة "التلويح بالعصا الغليظة" إذا لزم الأمر.[17]

ولذلك جاء تعيين السيناتور "جون دانفورث" بوصفه مبعوثا رئاسيا لطمأنة اليمين المسيحي بأن مطالبهم ستكون في رأس أولويات المبعوث الرئاسي، وطمأنت لوبي شركات البترول في الوقت نفسه[18] إذ أن "دانفورث" يحظى بنفوذ كبير داخل اليمين المحافظ، وكان مرشحا لتولي أحد المناصب الوزارية الرفيعة[19] وبالتالي فإن إرساله في هذا التوقيت بالذات يدل على أن واشنطن قررت إطلاق سياسة جديدة تقوم على التدخل المباشر وتسعى للضغط على الخرطوم من خلال الحوار والتفاوض وهو الأمر الذي سيفتح المجال لعودة الشركات البترولية الأمريكية إلى السودان ومن هنا يمكن أن نفهم الإستراتيجية التي اتبعها السيناتور "جون دانفورث" الذي قام بزيارة إلى السودان، والذي أعد دراسة كاملة حول الوضع في السودان، الذي رفع تقريره إلى الرئيس جورج بوش، الذي أعلن فيه رؤيته، وتوصياته لحل مشكلة الجنوب، والذي أكد فيه أن أيا من طرفي الصراع غير قادر على حسم الحرب لصالحه، كما أنهما غير قادرين على التوصل بمفردهما إلى حلول سلمية بسبب الطبيعة المعقدة والممتدة للنزاع.[20]

3. أبعاد التدخل الأمريكي في مشكلة جنوب السودان:

إن نشوب موقف نزاعي ينذر القوى الإقليمية والدول المعنية بالمنطقة بحدوث تغير ما في الأوضاع السياسية القائمة في البلد المعني، وفي الإقليم الذي يدور فيه النزاع، وهو ما يضطرها أو يغريها للتدخل، فيما تعتبر بعض الأطراف نشوب النزاع إنذارا بتغير وضع كانت تتمتع فيه بمميزات مهمة، الأمر الذي يدفعها إلى التدخل لمنع النزاع من التطور، وبالمقابل فإن قوى أخرى قد ترى في النزاع فرصة للتغير تبعا لتغير موازين القوى، وهو الأمر الذي يدفعها للتدخل لزيادة فرص حدوث هذا التغيير.[21]

وفي هذا الإطار تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية لدعم المعارضة الجنوبية بالنظر للأهداف الإستراتيجية التالية:

1.3 فصل الجنوب وجعله قاعدة للمصالح الأمريكية: ورثت أمريكا فكرة انفصال الجنوب عن بريطانيا التي عملت على فصل الجنوب عن الشمال منذ أكثر من قرن من الزمان، وإذا تحقق ذلك فإن جنوب السودان سيكون من أهم مراكز إنتاج المواد الخام الزراعية والمعدنية، وستصبح عملية انفصاله نموذجا يمكن تكراره في قارة معظم دولها تتميز بالتنوع الإثني والثقافي.[22]

2.3 السيطرة على بترول السودان: تعددت التحاليل التي تؤكد أن نفط القارة الإفريقية أصبح يشكل أهمية إستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، وهذه الأهمية تتزايد بمرور الوقت، وقد جاء ذلك نتيجة أمام تعدد المزايا التي تتمتع بها الدول الإفريقية وأنها ليست متشتتة ويجمعها رابط تاريخي وثقافي مشترك.

بدأت السودان في إنتاج النفط عام 1996 وتدفقت الكميات الأولى التي بدأت بعشرين ألف برميل، وارتفعت طوال ثلاث سنوات لتصل حوالي 200 ألف برميل يوميا، لذا بدأت تصدير النفط السوداني في أغسطس 1999 وقد سجلت صادرات النفط ارتفاعا قدرت بحوالي 85% من إجمالي الصادرات.

ومن المرجح أن يصل احتياطي النفط في الجنوب إلى 800 مليون برميل، بينما تشير المصادر الحكومية السودانية إلى أن الاحتياطي قد يصل إلى ثلاثة مليارات حيث لم يتم استكشاف سوى أقل من 20% من المساحة المحتمل وجود مكامن بترولية، ومن هنا بدأت تتغير سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الخرطوم بشكل شبه كامل، حيث أصبحت أكثر اهتماما بالمشكلة السودانية.[23]

3.3 تقليص الدور المصري عربيا وإفريقيا:

يشكل السودان بالنسبة لمصر البعد الأمني والجار العربي الإفريقي كما أن لمصر دور تاريخي في هذه المنطقة من شرق إفريقيا التي تضم السودان والصومال وأثيوبيا واريتريا وجيبوتي وأوغندا فقد عرفت كثير من مناطق تلك البلدان العالم الحديث ودخلت في تاريخه عن طريق مصر[24] ومن خلال هذا التاريخ كانت الولايات المتحدة والدول الغربية ترى أن الدور المصري يتعاظم بعد قيام ثورة 1952 وأن هذا يضر بمصالحها في السيطرة على المصادر الطاقوية من البترول واليورانيوم وفي الحصول على المعادن الإستراتيجية والمواد الأخرى[25] ومما لا شك فيه أن لمصر دورا مهما في جنوب السودان وإقرار الأمن فيه منذ القرن التاسع عشر، وبعد ذلك فإنه لما تعقدت مشكلة جنوب السودان في نهاية القرن الماضي، بعد حرب أهلية دامية، تم تحييد مصر من القيام بدورها الطبيعي، بالاشتراك في حل مشكلة الجنوب التي تخص مصر كما تخص السودان، وقد لعب الدور الأمريكي على تقويض وإضعاف المكانة الإقليمية لمصر في العالم العربي وفي منطقة حوض النيل، وتحقيق حدة الدور المصري والقيام بدفعه في المشاركة الصريحة في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الوقائية في مكافحة الإرهاب خاصة في الشرق الأوسط.[26]

كما تم عقد اتفاق "ماشاكوس" في كينيا عام 2002 والذي أثار موضوع بحث تقرير المصير لجنوب السودان استجابة لمقترحات "الإيقاد" الموجهة أمريكيا، وتم

استبعاد المبادرة المصرية–الليبية والدور العربي من القيام بتقديم مقترحات لحل مشكلة الجنوب، في إطار السودان الموحد، وعقدت اتفاقية "ماشاكوس" دون أخذ رأي مصر أو الجامعة العربية أو حتى الإتحاد الإفريقي وأسند الحل لدول الجوار الإفريقي الجنوبية؛ كينيا وأوغندا، جيبوتي، واريتريا، وأثيوبيا، وهم شركاء "الإيقاد" وفي مقدمتهم الولايات المتحدة وانجلترا وإيطاليا، ومنه كان من المفروض أخذ الدولة المصرية زمام المبادرة في مشكلة جنوب السودان وعدم تغييبه.[27]

4.3 مواجهة أخطار أنظمة الحكم الإسلاموية "الراديكالية":

لقد صار المشروع الإسلامي في السودان لا يمثل قلقا على الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، بل أيضا الأنظمة الإفريقية المجاورة، والتي أخذت هي الأخرى موقفا مضادا ضد نظام حكم الإنقاذ ذات التوجه الراديكالي وذلك لارتباطها الوثيق مع الجماعات الإسلاموية الأخرى الموجودة في العالم الإسلامي، والتي تتبنى خطابا تصعيديا ضد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.[28]

ولقد ظهرت صورة هذا النهج الإسلامي الأصولي في تأسيس المؤتمر الشعبي الإسلامي في 25 أبريل 1991 وجعل مقره الخرطوم، واختيار الدكتور"حسن الترابي" أمينا عاما لهذا المؤتمر وعقده بصورة دورية بالسودان، حيث كانت تدعى له الجماعات الإسلامية الراديكالية من جميع أنحاء العالم.[29]

ولقد اشتغلت المعارضة الجنوبية وكذا المعارضة الشمالية في الخارج على تسويق التصور الغربي عن الحكومة السودانية، التي كانت تتحدث على أن حكومة الإنقاذ الوطني تقود حربا دينية في الجنوب، وأنها تسعى لتصدير الثورة الإسلامية إلى دول الجوار لكي تبدو المشكلة الأساسية ليست في رفع الشعار نفسه بل في الكيفية وفي الخطاب السياسي والإعلامي المعتمد على الصبغة الدينية[30] مما جعل الأمر يبدو للولايات المتحدة الأمريكية وكأنه تحد للزعامة الأمريكية في فترة بدأت

فيها الولايات المتحدة الأمريكية ترتيب الوضع الدولي تحت مسمى"النظام العالمي الجديد".[31]

5.3 تزويد إسرائيل بمياه النيل:

سبقت فكرة توطين اليهود في قلب العالم العربي الحركة الصهيونية، وكان في هذا التوطين مصلحة للإمبراطورية البريطانية وحماية مصالحها، وبعد أن ورثت الولايات المتحدة الأمريكية كثيرا من تركة الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية، حيث أصبحت إسرائيل قاعدة وقوة تستخدمها الولايات المتحدة لخدمة مصالحها في المنطقة، كما أن قادة إسرائيل كانوا يعلمون أن أمن إسرائيل واستمرار تدفق المساعدات والدعم لها يتطلب أن تربطها علاقات مع دولة قوية، وبالتالي مادامت إسرائيل على هذه الدرجة عن الأهمية الحيوية في الاعتقاد الأمريكي، فإنه من الضروري جعل إسرائيل قوية وقادرة على حماية نفسها، وبالتالي فالاستفادة من مياه النيل يضمن بقائها، وبالنظر إلى إستراتيجية موقع منطقة النيل أهمية يجعلها مجالا للاستهداف الأمريكي والقوى الكبرى.[32]

ولقد شهدت المرحلة اللاحقة ترديا في الأوضاع الأمنية في الجنوب، مما استدعى زيارة النائب الأول للرئيس السوداني ورئيس حكومة الجنوب "سلفاكير" للولايات المتحدة في الرابع من نوفمبر 2007 والتي استمرت قرابة أسبوع والتي كان لها انعكاس على الوضع الداخلي، حيث اتفقت الحكومة المركزية مع المعارضة في الجنوب بإيعاز أمريكي على حل المشاكل العالقة الممثلة في:

- إعادة انتشار قوات الطرفين على الحدود، على أن تستكمل القوات الحكومية عملية الانسحاب وإعادة الانتشار خارج حدود الجنوب بحلول نهاية عام 2008.

- الموافقة على إجراء الإحصاء السكاني العام 2008، كما وافقت حركة تحرير السودان على دفع حصتها من الأموال اللازمة للقيام بهذا الإحصاء تمهيدا للانتخابات العامة عام 2009 وحق تقرير المصير في نهاية الفترة الانتقالية عام 2011.[33]

4. الدعم اللوجيستي الأمريكي لدولة جنوب السودان ما بعد الانفصال:

لقد قدم أبناء الجنوب تضحيات كبيرة لأجل الحصول على استفتاء تقرير المصير، الذي تمخض عنه في التاسع من يوليو 2011 انفصال جمهورية جنوب السودان وميلاد دولة افريقية رقم 54 والدولة العضو 193 في الأمم المتحدة، فمجرد إنزال العلم السوداني ورفع علم الجنوب فقد مثل حدثا تاريخيا ليس في السودان فقط بل في إفريقيا كلها، لتقام بعد ذلك الاحتفالات بالاستقلال في العاصمة "جوبا"، وكانت الفرحة غامرة لشعب الجنوب الذين غصت بهم الشوارع في جميع مدن الجنوب، وهم يرددون الشعارات ويلوحون بأعلام الاستقلال، كما حضر الحفل جمع من الشخصيات بما في ذلك 30 رئيس دولة إفريقي والأمين العام السابق للأمم المتحدة "بان كي مون".[34]

وفي تطور لافت دخلت جمهورية جنوب السودان بعد ثلاث سنوات فقط من الانفصال دخلت الدولة الوليدة في أتون حرب أهلية طاحنة في ديسمبر 2013 والتي أدت لخروج الأوضاع عن السيطرة والذي أدى إلى الإحساس بالحرب وخيبة الأمل في الفرص المهدرة[35] وفي إشارة إلى استمرار الدعم الأمريكي أرسلت لجان العلاقات ولجان الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي خطابا إلى الرئيس "سلفاكير" في أغسطس 2013 يشير إلى الدعم الولايات المتحدة التاريخي لشعب جنوب السودان ومعربا على القلق المتزايد بشأن أوضاع حقوق الإنسان جراء العنف الإثني.

وفي 21 ديسمبر 2013، أمر الرئيس الأمريكي "أوباما" بإرسال ما يقارب 46 عسكريا أمريكيا إضافيا في منطقة "بور" لإجراء عملية إجلاء المواطنين والأفراد الأمريكيين، بعد تعرض الطائرة لإطلاق النار، عند اقترابهم من هذه المناطق ولم يتم التعرف على هوية الفاعلين وردا على هذه العملية أبلغ رئيس الكونغرس في وصف لما حدث بأنه علينا القيام بمزيد من الإجراءات لحماية أمن المواطنين الأمريكيين، والأفراد، الممتلكات والسفارة في الجنوب.[36]

ولقد ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية بالحصة الأكبر من المساعدات الإنسانية التنموية وإعادة الإعمار ودعم عمليات حفظ السلام، حيث تجاوزت المساعدات ما قيمته مليار دولار سنويا منذ توقيع اتفاق السلام الشامل عام 2005 كما قدرت الاستثمارات بأكثر من 11 مليار دولار في البلاد منذ العام 2005، حيث يعتبر هذا المستوى من الدعم غير مسبوق في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كما تعتبر من أكبر الاستثمارات الخارجية للمساعدات الخارجية على مستوى العالم في العقد الماضي.

ومنذ تجدد النزاع في جنوب السودان قدمت الولايات المتحدة الأمريكية ما يقارب 1,9 مليار دولار من المساعدات الأمريكية غير المستعجلة إلى جنوب السودان أكثر من 160 مليون دولار سنة 2016 بانخفاض قدر بنحو 260 مليون دولار عن سنة 2015، وقد طلبت وزارة الخارجية الأمريكية 225 مليون دولار من المساعدات الخارجية لسنة 2017 لتقديم الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية ولتخفيف من حدة النزاع وتشجيع الإصلاحات ورعاية الاستقرار وتعزيزه كما تعتبر الولايات المتحدة أكبر مساهم في البعثة الأممية لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة وقف إطلاق النار والجهود الأخرى لتخفيف حدة النزاع بحيث أن حصة الولايات المتحدة لتمويل البعثة الأممية لسنة 2016 قدرت بنحو 400 مليون دولار.[37]

كما أن تزايد العنف في دولة الجنوب وإنفاق مليارات الدولارات على المساعدات الإنسانية في جنوب السودان الأخيرة قد يدفع الإدارة الأمريكية الحالية برئاسة "دونالد ترامب" عن التخلي عن دعم الجنوب، كون حكومة الجنوب فاقدة للمصداقية خاصة مع تورط بعض القادة في إطالة أمد الحرب، إضافة إلى اتهام حكومة الجنوب بعرقلة وصول المساعدات الإنسانية المستعجلة لمناطق التوتر مما قد يجعل حكومة الجنوب في وضع مقلق.[38]

خاتمة:

بهذا يمكن القول أن الدور الأمريكي تجاه مشكلة الجنوب، عرف تغيرا أو تذبذبا واضطرابا بناءا على تغير المصالح الأمريكية في القارة الإفريقية عموما، وفي السودان ومنطقة القرن الإفريقي خصوصا، فمن الناحية الرسمية عبرت واشنطن على طول الفترة الممتدة من 1989 حتى عام 2011 أن ما تطمح إليه هو وجود حكومة لا تتعارض في سياساتها مع المصالح الأمريكية في المنطقة، وهي مصالح تتمثل دعم النفوذ الأمريكي، واستمرار تدفق النفط العربي من الخليج باتجاه الغرب عبر البحر الأحمر، لتتوسع النظرة والأهداف الأمريكية بعد نشوء دولة جنوب السودان عام 2011.

ومما سبق يمكن الوصول للنتائج التالية:

- تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول تأثيرا على مشكلة جنوب السودان، وذلك بالنظر إلى أن عديد الأطراف التي تدخلت في المشكلة بطرق مختلفة، برهنت الولايات المتحدة الأمريكية على أنها الأكثر تأثيرا في مجريات هذا النزاع والتي ساهمت فيه بدفع المسار التفاوضي لأشواط متقدمة.

- لقد أكدت مختلف الإدارات الأمريكية المتعاقبة في الفترة محل الدراسة أن مصالحها في السودان هي بعيد المدى، بمعنى أن يكون السودان بوصفه جزءا من المنطقتين العربية والإفريقية مكانا مستقرا، لأنه باكتمال الاستقرار في هذه المنطقة الحيوية تزدهر التجارة الدولية، وهذا أمر من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، ولكي يتحقق الاستقرار في السودان لابد من تحقيق الديمقراطية وإنهاء حالة الحرب ودعم حقوق الإنسان وإطلاق الحريات، لكن كان هذا وفق للرؤية الأمريكية وعلى حساب الوحدة الترابية لدولة السودان، والتي انتهت بانفصال ونشوء دولة جنوب السودان.
- إن بروز مشكلة جنوب السودان على أجندة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا جاء بناءا على مطالب جماعات الضغط والمصالح الممثلة لتحالف اليمين المحافظ الجديد واليمين الأصولي المسيحي في الكونغرس بزيادة العقوبات على السودان وتنفيذ قرارات مجلس الأمن رقم 1044 و 1070، إذ ناقش الكونغرس عام2001 تحت ضغط وتأثير تكتل اليمين المسيحي فرض عقوبات على الأنظمة التي تعرض الولايات المتحدة الأمريكية ومنها السودان والتي أدانت انتهاكات الحكومات السودانية واستمرار المظالم تجاه أبناء الجنوب.
- لقد قدمت الإدارات الأمريكية الدعم السياسي والعسكري والمادي للحركات الانفصالية في جنوب السودان، لمقاومة النظام السوداني ذو التوجهات الأصولية وخلق حليف استراتيجي لها في المنطقة.
- اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية لدعم الجنوبيين كانت له مجموعة أهداف، أبرزها الأهداف الإستراتيجية والاقتصادية خاصة بعد اكتشاف النفط في الجنوب.

- استمرار الدعم الأمريكي على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والإنساني لدولة جنوب السودان عقب الانفصال، إلا أنه مع تولي الإدارة الحالية برئاسة "ترامب"، قد تتخلى عن دعم دولة الجنوب، كون الولايات المتحدة ترى أن الحكومة الجنوبية فاقدة للمصداقية بالنظر لتورط بعض القادة في الحرب الأهلية التي تشهدها جنوب السودان.

5.المراجع:

[1]– محمود السيد، إفريقيا والأطماع الغربية، ب ط. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص. 170.

[2]– عارف عبد القادر عبده سعيد، سياسة اليمن الخارجية تجاه قضايا منطقة القرن الإفريقي1990–1999، (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2002)، ص ص. 34–35.

[3]– حمدي عبد الرحمن، إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة أي مستقبل؟، إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة أي مستقبل؟، ط1. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2007، ص ص. 140–141.

[4]– بدر حسن الشافعي، "الرؤية الأمريكية لأزمة السودان"، مجلة السياسة الدولية، مجلد 38، عدد 153، يوليو 2003، ص ص. 276–277.

[5]– أسامة حمد أحمد طه، الدور الأمريكي في تسوية مشكلة جنوب السودان، ط1. مصر: المكتب العربي للعارف، 2015، ص. 122.

[6]– ضيو مطوك، سياسة التمييز الإثني في السودان مبررات فصل جنوب السودان، ترجمة: مهدي محمد السيد وجمال طه غلاب، ب ط. الخرطوم: مكتبة الشريف الأكاديمية، 2010، ص ص. 87–88–89.

[7]– دريد الخطيب ومحمد أمير الشب، "انفصال جنوب السودان الجذور والتطورات والتداعيات"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، دون رقم مجلد، عدد 27، جوان 2012، ص. 392.

[8]– نجلاء مرعي، "النفط والتكالب الأمريكي على السودان"، ملف الأهرام الاستراتيجي، دون رقم مجلد،عدد 213، سبتمبر 2013، ص. 109.

[9]– حمدي عبد الرحمن حسن، "سياسات التدخل الخارجي في قضية جنوب السودان"، مجلة قراءات افريقية، دون رقم مجلد، عدد 8، أبريل 2011، ص. 41.

[10]– محمد أبو الفضل، "الولايات المتحدة والمسألة السودانية"، مجلة السياسة الدولية، دون رقم مجلد، عدد 145، يوليو 2001، ص. 143.

[11]– أسامة حمد أحمد أبو طه، الدور الأمريكي في تسوية مشكلة جنوب السودان، مرجع سابق، ص ص. 125–126.

[12]– حمدي عبد الرحمن، "دور التدخلات الخارجية في أزمة جنوب السودان"، مجلة السياسة الدولية، رقم المجلد 46، عدد 183، يناير 2011، ص. 166.

[13]– فتيحة ليتيم، "الدور الغربي في انفصال جنوب السودان: الأهداف والوسائل"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، دون رقم مجلد، عدد 2، جانفي 2012، ص ص. 117–118.

[14]– محمد صالح عبد الصبور، مناطق الصراع في إفريقيا، ط1. القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، 2006، ص. 86.

[15]– محمد سلامة النحال، نضال شعب السودان خلال قرن من الزمان، ط1. بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2005، ص. 275.

[16]– خالد حنفي علي، "اتفاق تقاسم الثروة: هل يؤدي للوحدة أم يشجع على الانفصال؟"، مجلة السياسة الدولية، رقم المجلد 40، عدد 160، يناير 2005، ص. 75.

[17]– حمدي عبد العزيز، دوافع السياسة الأمريكية نحو السودان ونتائجها، ط1. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص. 185.

[18]– نبيل عبد الفتاح، "إطار ماشاكوس... المرجعية والبنية والدوافع"، مجلة السياسة الدولية، رقم مجلد37، عدد 150، أكتوبر 2002، ص ص. 226–230.

[19]– ضيو مطوك، سياسة التمييز الإثني في السودان مبررات فصل جنوب السودان، مرجع سابق، ص. 90.

[20]– حمدي عبد الرحمن، دور التدخلات الخارجية في أزمة جنوب السودان، مرجع سابق، ص. 166.

[21]– ألفريد نهيما، قضايا السلم المنشود في إفريقيا قضايا السلم المنشود في إفريقيا: التحولات والديمقراطية والسياسات العامة، القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص ص. 96–97.

[22]– فتيحة ليتيم، الدور الغربي في انفصال جنوب السودان: الأهداف والوسائل، مرجع سابق، ص. 116.

[23]– خالد خليفة بقاص، الصراع الدولي على النفط في القارة الإفريقية، ط1. الجزائر: دار النشر الجامعي الجديد، 2016، ص ص. 143–144–145–146–147–148–149–150–151–152–153–154–155–156.

[24]– هاني رسلان، "الموقف المصري من إطار ماشاكوس"، مجلة السياسة الدولية، رقم المجلد 40، عدد 160، أفريل 2015، ص ص. 110–111.

[25]– أماني الطويل، "العلاقات المصرية السودانية نحو تقارب جديد"، مجلة السياسة الدولية، رقم المجلد 49، عدد 197، يوليو 2014، ص ص. 272–273.

[26]– إجلال رأفت وآخرون، السودان على مفترق الطرق بعد الحرب... قبل السلام، مرجع سابق، ص. 194.

[27]– زكي البحيري، مشكلة جنوب السودان بين الميراث التاريخي والتطورات السياسية 1955 – 2011، القاهرة: دار ركائز المعرفة للدراسات والبحوث، 2011، ص ص. 172–173.

[28]– محمد محمد الأمين عبد الرزاق، جنوب السودان والطريق إلى الوحدة المستدامة، ط1. القاهرة، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2015، ص ص.97–98.

[29]– أسامة حمد أحمد أبو طه، الدور الأمريكي في تسوية مشكلة جنوب السودان، مرجع سابق، ص. 148.

[30]– هاني رسلان، "الأزمة السودانية: خلط الأوراق في الداخل...وتطورات إيجابية في المحيطين الإقليمي والدولي"، مجلة السياسة الدولية، رقم المجلد 38، عدد 153، يوليو 2003، ص ص. 264–265.

[31]– عبده مختار موسى، "مستقبل العلاقات السودانية الأمريكية بعد اتفاقية السلام"، مجلة المستقبل العربي، دون رقم مجلد، عدد 319، 2005، ص ص. 66–67.

[32]– عبد القادر رزيق المخادمي، قيادة أفريكوم الأمريكية حرب باردة أم سباق للتسلح؟، ط2. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2018، ص ص. 83–84.

[33]– بدر حسن الشافعي، "زيارة كير لواشنطن... التوقيت والدلالات"، مجلة السياسة الدولية، رقم المجلد 43، عدد 171، يناير 2008، ص ص. 152–153.

[34] - Giorgio Musso, ″From one Sudan to Two Sudan :From War to peace ?″, ISPI working paper, N°40, October 2011, p. 2.

[35] -Donald Booth,″U.S. Policy on Sudan and South Sudan: The way forward″ **,** Washington: The Atlantic Council, 9 October 2014, p. 1.

[36] - Lauren Ploch Blanchard, ″The crisis in South Sudan**,** CRS Report″, December 2013, pp. 15–16.

[37] - Lauren Ploch Blanchard, ″Conflict in South Sudan and Challenges Ahead″, CRS Report, September 2016, p. 17.

[38] - Siobahan O'Grady, ″Trump is reassessing aid to South Sudan. Its government says cuts would be a disaster″, the Washington Post, 2 July 2018, p. 1.